الأمم المتحدة S/2023/41

مجلس الأمن

Distr.: General
17 January 2023
Arabic
Original: English

مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2645 (2022)، الذي قرر المجلس به أن يمدد حتى 15 تموز/يوليه 2023 ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وفقا للقرار 2476 (2019) المنشئ للمكتب، وأن يعدل متطلبات الإبلاغ من 120 يوما إلى 90 يوما. ويتضمن التقرير التطورات الهامة التي طرأت منذ صدور تقريري السابق (S/2022/761) ويقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية المكتب.

ثانيا - المسائل السياسية والحوكمة الرشيدة

2 - في الأشهر الثلاثة الماضية، تشكلت البيئة السياسية بفعل ثلاثة أحداث: اتخاذُ قرار مجلس الأمن 2653 (2022)، الذي أنشأ المجلس به نظاما لجزاءات الأمم المتحدة لتنفيذ تدابير حظر السفر، وتدابير تجميد الأصول وحظرٍ محدد الأهداف للأسلحة ضد الأفراد الضالعين، بشكل مباشر أو غير مباشر، في أعمال الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية؛ وفرضُ جزاءات ثنائية من قبل دولتين عضوين ضد عدة أفراد هايتيين بارزين؛ والطلبُ المقدم من حكومة هايتي لنشر قوة مسلحة متخصصة دولية لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية في التصدي لانعدام الأمن الناجم عن الأعمال الإجرامية التي ترتكبها العصابات المسلحة، وكذلك المقترح الذي قدمتُه لنشر قوة للتدخل السريع استجابة لذلك.

3 - وبلغ العنف المرتبط بالعصابات مستويات لم تُشهد منذ عقود وظل يشكل التهديد الرئيسي للأمن العام في هايتي. وسعت العصابات المسلحة إلى توسيع نفوذها ليشمل أحياء منطقة بورت أو برانس الحضرية التي كانت تعتبر آمنة نسبيا حتى وقت قريب. وتؤدي المعارك بين العصابات للسيطرة على المناطق إلى تشريد عشرات الآلاف من الأشخاص في بورت أو برنس، حيث يعيش معظم المتضررين في مواقع تقام دون تخطيط للمشردين داخليا. وأصبحت هذه المواقع أيضا بقعا ساخنة لجرائم العنف، مما زاد من التحديات التي تواجه قدرة الشرطة الوطنية المنهكة أصلا.

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وواصلت ممثلتي الخاصة لهايتي تشجيع المشاركة البناءة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين والكتل السياسية للتوصل إلى اتفاق بقيادة هايتية. ولم تحرز المحادثات المباشرة التي أجريت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر بين رئيس الوزراء، أريل هنري، وعضو بارز في اللجنة المعنية بحل الأزمة بأيدي أبناء هايتي (المعروفة باسم مجموعة مونتانا) تقدما ملموسا في نهاية المطاف. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، بدأت مجموعات المجتمع المدني مشاورات مع المجموعات السياسية والتجارية، والرابطات الصناعية ونقابات العمال. وهكذا وُضع توافق الآراء الوطني من أجل تحقيق انتقال شامل وإقامة انتخابات شفافة، متضمنا سردا للخطوات التي يلزم اتخاذها للوصول إلى الانتخابات. وتشمل الخطوات إنشاء مجلس انتقالي رفيع لأصحاب المصلحة المتعددين؛ وإنشاء آلية إشراف حكومية؛ والاستعادة الكاملة لعمل محكمة النقض؛ وتشكيل مجلس انتخابي مؤقت جديد؛ والاضطلاع بعملية لمراجعة الدستور، بهدف استعادة المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا في إطار زمني مدته 18 شهرا. وعقدت سلسلة من الاجتماعات والمفاوضات غير الرسمية في بورت أو برانس وفي جميع أنحاء البلد في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر لبناء الدعم لوثيقة توافق الآراء الوطني.

5 - وفي 6 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت مجموعات المجتمع المدني التي تقود المشاورات بيانها الأول بوصفها "لجنة التيسير المستقلة"، مؤكدة على الطبيعة الشاملة للجميع للمفاوضات وعلى عملها لتوحيد مقترحات أصحاب المصلحة في وثيقة واحدة. ودعت لجنة التيسير المستقلة أيضا جميع المجموعات السياسية، ومجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى التغلب على الخلافات والاتفاق، بحلول نهاية عام 2022، على وثيقة توافق الآراء الوطني والعمل مع الحكومة لدفع البلد نحو استعادة النظام الديمقراطي. وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، أصدر قادة الأعمال التجارية بيانا حثوا فيه على نحو مماثل جميع أصحاب المصلحة على العمل معا لإعادة البلد إلى المسار الصحيح نحو إجراء الانتخابات.

6 - وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، وقع رئيس الوزراء ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك بعض الجهات الموقعة لاتفاق مونتانا، وجماعات مختلفة غير منحازة، والمجتمع المدني، والجماعات الدينية، والقطاع الخاص وتجمع سياسي كبير يطلق على نفسه اسم "التسوية التاريخية" وثيقة توافق الآراء الوطني. وأعلن رئيس الوزراء عن إطلاق سلسلة من المناقشات بين أصحاب المصلحة المتعددين في كانون الثاني/يناير كمنصة للجهات الموقعة والجهات غير الموقعة على حد سواء لوضع خريطة طريق أكثر تفصيلا للمرحلة الانتقالية. ورفضت قيادة مجموعة مونتانا من جانبها في مؤتمر صحفي عقد في 29 كانون الأول/ديسمبر وثيقة توافق الآراء الوطني، واصفة إياها بأنها "مناورة" تهدف إلى تحقيق أغراض انتخابية.

7 - وقوبل كل من طلب الحكومة النشر الفوري لقوة مسلحة متخصصة دولية لمساندة الشرطة الوطنية الهايتية في التصدي لانعدام الأمن الناجم عن الأعمال الإجرامية التي ترتكبها العصابات المسلحة، ورسالتي المؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر (S/2022/747) بشأن خيارات تعزيز الدعم الأمني لهايتي، التي أعدت عملا بقرار مجلس الأمن في القرار 2645 (2022)، بردود فعل متباينة في البلد.

8 - فمن ناحية، أصدرت قيادة مجموعة مونتانا، المعروفة باسم مكتب متابعة الاتفاق (*Bureau de suivi* de l'accord)، إلى جانب عدة جماعات معارضة، بيانات عامة انتقدت فيها طلب الحكومة وعارضت ما دعته التدخل الأجنبي، مستشهدة، في بعض الحالات، بالدروس المستفادة من دعم أمن العمليات في الماضي، بما في ذلك حفظ السلام. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ أعضاء مجلس الشيوخ

العشرة الذين لا يزالون يشغلون مناصبهم (والذين تنتهي مدد ولايتهم في 9 كانون الثاني/يناير 2023) قرارا يُطلب فيه أن يقوم رئيس الوزراء بإلغاء قرار مجلس الوزراء الصادر في 7 تشرين الأول/أكتوبر الذي كان سببا في الطلب الذي قدمته الحكومة. ومن ناحية أخرى، أصدر ائتلاف لمنظمات المجتمع المدني يعرف باسم فريق العمل بشأن الأمن (*Groupe de travail sur la sécurité*) بيانا في 20 تشرين الأول/أكتوبر يدعو إلى وضع "إطار واضح للدعم العملياتي الدولي" المقدم للشرطة الوطنية. وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر قادة الأعمال التجارية بيانا مماثلا أكدوا فيه أن وجود القوات المسلحة الدولية هو السبيل الوحيد لتجنب وقوع كارثة إنسانية وأمنية. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر، دعت رسالة وقعها جميع الأساقفة الكاثوليك في هايتي إلى قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم الفوري للشرطة الوطنية، بما في ذلك فيما يتعلق بالمعدات، والتدريب والإصلاح الإداري، لتهيئة الظروف التي من شأنها إنعاش الاقتصاد والمساعدة في إعادة البلد إلى المسار الصحيح نحو إجراء الانتخابات.

جزاءات الأمم المتحدة والجزاءات الثنائية

9 - في هذا السياق، ذاع في البلد خبر اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2653 (2022) في 21 تشرين الأول/أكتوبر، الذي أنشأ به المجلس تدابير جزاءات محددة الأهداف ضد الكيانات والأفراد المدرجين في القائمة الضالعين في الأنشطة الإجرامية وأعمال العنف التي تشارك فيها الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية، أو الداعمين لتلك الأنشطة والأعمال. وسعت البعثة، بغية التمييز بين نطاق نظام الجزاءات الذي أصدر المجلس تكليفا به وولايتها، إلى بناء فهم للقرار، بما في ذلك عن طريق عقد جلسات إعلامية مع وسائط الإعلام الوطنية.

10 - وفي شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، أعلنت دولتان عضوان عن فرض جزاءات ثنائية على عدة شخصيات سياسية هايتية بارزة. وكان من بين الذين سموا رئيس سابق، ورئيسا وزراء سابقان، وما لا يقل عن ثلاثة برلمانيين سابقين، وعضوان في مجلس الشيوخ كانا يشغلان منصبيهما في وقت التسمية، ووزيران في الحكومة كانا قد استقالا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومدير عام سابق للجمارك. وشملت الجزاءات الثنائية تدابير لحظر السفر وتدابير لتجميد الأصول بسبب الضلوع المزعوم في تجارة المخدرات والتواطؤ مع العصابات المسلحة والشبكات الإجرامية، بما في ذلك تمكين وحماية أنشطتها غير القانونية من خلال غسل الأموال وغير ذلك من أعمال الفساد. وفي 5 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت إحدى الدولتين العضوين عن فرض جزاءات إضافية، جمدت بها الأصول، المحتفظ بها في أراضيها، العائدة لثلاثة من قادة الأعمال التجارية الهايتيين البارزين، بزعم استغلال مراكزهم من أجل "حماية وتمكين الأنشطة غير القانونية للعصابات الإجرامية المسلحة، بما في ذلك من خلال غسل الأموال وغير ذلك من أعمال الفساد".

11 - وكان رد فعل الجمهور الهايتي على الإعلانات إيجابيا بشكل عام، حيث وُجّه العديد من الدعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لفرض جزاءات على أفراد إضافيين. وفي إطار الحوار بقيادة هايتية، علقت عدة منظمات سياسية تعاونها مع الأفراد الخاضعين للجزاءات والجماعات السياسية المرتبطين بها، بما في ذلك الحزب الهايتي تيت كاليه، وهو الحزب السياسي للرئيس الراحل، جوفينيل مويس.

المجلس الانتخابي

12 - في حين أن الجدول الزمني للانتخابات لا يزال غير مؤكد، يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم بناء قدرات المجلس الانتخابي. وفي إطار مشروع لصندوق بناء السلام، نظم البرنامج الإنمائي والمكتب سلسلة من الاجتماعات بشأن منع العنف الانتخابي، جمعت بين المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجماعات الدينية، ووسائط الإعلام وجهات أخرى. وعقدت الاجتماعات الثلاثة الأولى في الفترة بين 25 تشرين الثاني/نوفمبر و 2 كانون الأول/ديسمبر في كاب هايسيان (مقاطعة الشمال)، وفور ليبرتي (مقاطعة الشمال الشرقي)، وبور دو بيه (مقاطعة الشمال الغربي)، في حين عقدت اجتماعات في الفترة بين 5 و 13 كانون الأول/ديسمبر في مدن لي كاي، وجيريمي وميراغوان في شبه الجزيرة الجنوبية. ونظم موظفو المجلس الانتخابي أيضا مناسبة في 15 كانون الأول/ديسمبر تجمّع خلالها ممارسو الانتخابات، والصحفيون وممثلو المجتمع المدني لمناقشة استراتيجيات معالجة المعلومات المضللة، وخطاب الكراهية والصور النمطية الجنسانية على وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية.

ثالثا - الحد من العنف

13 - شهدت الأشهر القليلة الماضية زيادة مطردة في اتجاهات الجرائم الكبرى والحوادث المتصلة بالعصابات. وارتفع عدد جرائم القتل المبلغ عنها لعام 2022 بنسبة 35,2 في المائة مقارنة بعام 2021، حيث أبلغ عن 183 2 ضحية خلال العام (منهم 163 امرأة و 22 فتاة)، مقارنة بـ 615 1 ضحية (منهم 93 امرأة و 19 فتاة) في عام 2021. وسُجلت نسبة 81,6 في المائة من جرائم القتل في مقاطعة الغرب، حيث ينتشر معظم الجريمة المرتبطة بالعصابات. وكان من بين القتلى المرشح الرئاسي السابق، إريك جان بابتيست، في 28 أكتوبر/تشرين الأول، ومدير الأكاديمية الوطنية للشرطة، هارينغتون ريغو، في 25 تشرين الثاني/نوفمبر. واستمرت أيضا عمليات الاختطاف في الارتفاع، مما أدى إلى زيادة بنسبة 104,7 في المائة، حيث سجلت الشرطة وقوع 359 1 ضحية (منهم 294 امرأة و 23 فتاة) في عام 2022 مقارنة بـ 664 ضحية في عام 2021. ولم تؤد الاضطرابات المدنية إلا إلى تفاقم الحالة. وفي عام 2022، وثقت الأمم المتحدة ما لا يقل عن 490 1 من المظاهرات، وحواجز الطرق والمتاريس، بزيادة قدرها 35,5 في المائة مقارنة بالعام السابق.

14 - وعقد المجلس الأعلى للشرطة الوطنية عدة اجتماعات استثنائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحديد التدابير اللازمة للتصدي للجريمة وعنف العصابات. وشملت التدابير اقتناء ست مركبات مدرعة جديدة في 15 تشرين الأول/أكتوبر لصالح الشرطة الوطنية، تمثل الدفعة الأولى التي طلبتها الحكومة. وبدأت عملية شراء أخرى لاقتناء معدات لحماية الأفراد ومواد تكتيكية.

15 - وكثفت الشرطة الوطنية الهايتية- المجهزة بمركبات مدرعة جديدة والمدربة على التدخل التكتيكي من قبل خبراء دوليين - الدوريات في جميع أنحاء البلد وقامت بعمليات معززة لمكافحة العصابات، مما أسفر عن نتائج متباينة وإن كانت جديرة بالملاحظة في بعض الأحيان، بما في ذلك اعتقال عدة عشرات من أعضاء العصابات. ولكن قوة الشرطة التي تعاني من الإجهاد ونقص الأفراد وقلة الموارد، بالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها للحد من الجريمة ومكافحة العصابات، لا تستطيع بمفردها ردع الارتفاع المقلق في عنف العصابات. ويواصل المكتب التركيز على دعم النظراء الوطنيين في التصدي للتحديات المؤسسية والسياساتية والإجرائية التي تواجه إنفاذ القانون، بما في ذلك عن طريق إسداء المشورة على المستوى الإداري لتحسين تخطيط العمليات، بالتنسيق مع الوحدات المتخصصة في عمليات مكافحة العصابات.

حصار فارو وأزمة الوقود

16 - ظل حصار العصابات لفارو، أكبر مستودعات الوقود في هايتي، الذي بدأ في 18 سبتمبر/أيلول خلال فترة من الاضطرابات المدنية والمظاهرات التي عمت البلد، يعطل جميع جوانب الحياة اليومية تقريبا حتى تشرين الثاني/نوفمبر. وتوقفت وسائل النقل العام، مما أجبر المدارس، والأسواق والمصارف والأعمال التجارية على مواصلة الإغلاق، وهو ما أدى إلى تقليص أو تعليق الخدمات في المستشفيات والمراكز الصحية وتعطيل تسليم المساعدات الإنسانية. وتصاعَد العنف، بما في ذلك عمليات القتل، وعمليات الخطف، والحرق العمد، والتخريب والنهب. وتعرضت المستودعات التي يستخدمها فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي، للهجوم والنهب من قبل المحتجين، بالإضافة إلى مستودعات ومرافق تديرها منظمات غير حكومية. وكان الكثير من الأغذية وغيرها من الإمدادات المفقودة جزءا من مخزونات الاستجابة لحالات الطوارئ الموجهة للأشخاص الأكثر ضعفا.

17 - وقامت الشرطة الوطنية الهايتية، تحت ضغط متزايد لكسر حصار فارو وإزالة المتاريس التي أقامتها العصابات والخنادق التي حفرتها لمنع شاحنات الوقود من الوصول إلى المستودعات، بعدة محاولات فاشلة في تشرين الأول/أكتوبر لاستعادة السيطرة. وتمكنت وحدات الشرطة المتخصصة المعززة بمركبات مدرعة تكتيكية جديدة من الوصول إلى مستودعات الوقود في نهاية المطاف في 3 تشرين الثاني/نوفمبر بعد يومين من القتال العنيف. وبحلول 5 تشرين الثاني/نوفمبر، استعادت وزارة الأشغال العامة، والنقل والاتصالات والقوات المسلحة الهايتية إمكانية الوصول. وخلال الأيام القليلة التي تلت ذلك، أعيد إمداد محطات الوقود تدريجيا، وأصبح الوقود متاحا للبيع للجمهور في منطقة بورت أو برانس الحضرية في 12 تشرين الثاني/نوفمبر.

18 - وعلى الرغم من أن مستودعات فارو للوقود تعمل الآن جزئيا، لا تزال المرافئ التابعة للهيئة الوطنية للموانئ والمرافئ التجارية الأخرى تتعرض لهجوم مستمر من قبل العصابات. ولا يزال النقل البري معرضا للخطر، حيث تتعرض حاويات شحن البضائع والبضائع للاختطاف والسرقة بانتظام. وظلت الشرطة تجد صعوبات في الحفاظ على دوريات حول المرافئ، في حين ظلت العصابات تسيطر على معظم طرق النقل الرئيسية التي تربط بورت أو برنس بالمقاطعات الشمالية والجنوبية.

برامج الحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية

19 - يبرز الاستخدام المتزايد للأطفال والشابات من قبل العصابات لتوسيع نطاق وصولها أوجه الضعف التي يجب معالجتها بشكل كلي لكسر حلقة العنف. وفي هذا السياق، يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تقديم المساعدة إلى فرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم لإحراز تقدم نحو تنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية المعتمدة في عام 2021. وبدعم من المكتب، أعيد تنشيط فرقة العمل في 17 كانون الأول/ديسمبر، عقب تعليق عملها في ذروة أزمة الوقود.

20 - وعلى الرغم من التحديات الأمنية والتحديات التي تواجه إمكانية الوصول، استمرت مبادرات الحوار بين المجتمعات المحلية في حيّين معرضين للخطر في منطقة بورت أو برنس الحضرية (مارتيسان ولا سالين)، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري مع شركاء محليين. وشملت هذه الجهود تنظيم ست جلسات للحوار المجتمعي وتعزيز المنظمات الاجتماعية والأهلية. وقُدّم التدريب المهني والدعم النفسي والاجتماعي للمستفيدين واستمر تقديم الدعم المالي والتقني للمشاريع البالغة الصغر التي تقودها نساء في إطار المشروع.

21 - ولا يزال المجتمع الدولي ملتزما بدعم السلطات الوطنية في التصدي لانتشار الأسلحة والذخائر غير المشروعة في البلد. ويبرز تقييم لخط الأساس، وضعه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في صيغته النهائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، العمل السياسي والقانوني والتنفيذي الذي لا يزال يتعين القيام به للتصدي بفعالية للتهديد الذي يمثله الانتشار في هايتي. وفيما يتعلق بخريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030، يقف الشركاء على أهبة الاستعداد لدعم السلطات الوطنية في تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن خريطة الطريق، التي وضعت في صيغتها النهائية في آب/أغسطس 2022 والتي لا يزال يُنتظر توقيعها من قبل رئيس الوزراء.

الأسلحة غير المشروعة وبرامج التمويل

22 - من خلال تنفيذ برنامج إدارة الحدود، بما في ذلك برنامج مراقبة الحاويات، وبرنامج الاتصالات في المطارات، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم السلطات الهايتية في مكافحتها للاتجار غير المشروع. وقد تلقى المكتب 1 مليون دولار من التمويل الأولي من حكومة هايتي للشروع في المشروع. وهناك حاجة إلى تمويل إضافي لدعم تدريب وحدات مراقبة الحاويات وتحديد السمات في جميع نقاط الدخول. وسيصبح التمويل الثنائي الإضافي متاحا من خلال الصندوق المشترك للتبرعات. وتؤدي سيطرة العصابات على مناطق المرافئ وطرق الوصول إلى تأخير تنفيذ هذه البرامج حتى الآن.

23 - وعلى الرغم من الحالة الصعبة، أحرز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقدما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما من خلال تقديم الدعم القانوني في صياغة قانون الجمارك الجديد. وإضافة إلى ذلك، يجري حاليا إعداد دراسات لمساعدة أصحاب المصلحة الرئيسيين على فهم واقع ونطاق الاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات في هايتي على نحو أفضل. وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الدول الأمريكية بإعداد مقترح لتعزيز القدرات في هايتي على التحقيق في قضايا الفساد، والجريمة الاقتصادية، وغسل الأموال والجرائم المرتبطة بها ومقاضاة مرتكبيها والبت فيها وتحسين تبادل المعلومات مع المحققين الدوليين بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

رابعا - الأمن وسيادة القانون

24 - واصلت الشرطة الوطنية الهايتية سعيها إلى تحسين الوفاء بولايتها عن طريق تعزيز قدراتها، وتعزيز السلوك والانضباط وتحسين الروح المعنوية داخل المؤسسة. ولكن بالرغم من هذه الجهود، استمر قوام الشرطة الوطنية في التقلص، مع ارتفاع معدلات الاستنزاف بسبب الوفيات، وحالات الفصل والاستقالات. وفي 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت الشرطة الوطنية الهايتية تتألف من 861 14 شرطيا، منهم 740 1 امرأة (11.7 في المائة). ونظرا للمعدلات المرتفعة للفرار من الخدمة، وحالات الإيقاف المؤقت عن العمل بانتظار التحقيقات الإدارية، وغير ذلك من حالات الغياب، يقترب القوام التشغيلي من قوام مؤلف من 500 13 فرد، مع توفر نحو 700 فرد للعمل كأفراد شرطة في الخدمة الفعلية. وهناك أيضا ادعاءات بأن عددا كبيرا من أفراد الشرطة الوطنية قد يكونون مرتبطين بعصابات في العاصمة.

25 - ويعوّض الخسائر بشكل طفيف تخريجُ الدفعة الثانية والثلاثين لأكاديمية الشرطة المؤلفة من 714 شرطيا جديدا، من بينهم 174 امرأة، في 23 كانون الأول/ديسمبر. ومع الشرطيين الجدد، ازدادت نسبة أفراد الشرطة إلى السكان زيادة طفيفة إلى 1.2 شرطي لكل 000 1 نسمة ولكنها لا تزال أقل من المعيار الذي توصي به الأمم المتحدة وهو 2,2 شرطي لكل 000 1 نسمة. وفي الوقت نفسه، لا تزال عملية تسجيل الدفعة الثالثة والثلاثين من المجندين جارية على الصعيد الوطني، بعد تلقي 732 2 طلبا، وكان من بين مقدمي الطلبات 644 امرأة. ولزيادة عدد النساء المستقدمات، أُجريت دورات لبناء القدرات حضرتها 50 امرأة من مقدمات الطلبات في مقاطعة الجنوب في عام 2022 في إطار مشروع لتعميم مراعاة المنظور الجنساني يدعمه أحد المانحين الدوليين. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، رقي 94 من ضباط الشرطة، من بينهم 5 نساء، إلى رتبة مفوض شرطة بعد أن أتموا بنجاح دورة تدريبية مدتها سبعة أشهر. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، أقيم حفل تخرج للدفعة الثانية للقوات المسلحة الهايتية، المؤلفة من 409 جنود، بمن فيهم 92 امرأة.

26 - وظلت العمليات اليومية المضطلع بها لمواجهة ظاهرة العصابات المسلحة المتنامية باستمرار تستنفد موارد الشرطة وتعوق تقديم الخدمات الروتينية الضرورية الأخرى. ومراعاة للضغوط التشغيلية المتزايدة وارتفاع التكاليف، منحت الشرطة الوطنية الهايتية زيادة بنسبة 45 في المائة على الميزانية المالية السابقة للفترة 2022/2021.

27 - وفي السنوات الثلاث الأخيرة، تضرر عدد كبير من مرافق الشرطة وتعرض للتدمير بفعل الكوارث الطبيعية وجرائم العصابات. وفي عامي 2021 و 2022 وحدهما، سجل أكثر من 100 هجوم متعمد ضد البنية التحتية للشرطة، وأصبحت عشرات مراكز الشرطة نتيجة لذلك تتطلب إعادة البناء بصورة عاجلة. وتلاحَظ اتجاهات مماثلة فيما يتعلق بمعدات الشرطة ومركباتها، حيث يخرج جزء كبير من أسطول الدوريات من الخدمة بسبب نقص الصيانة وقطع الغيار. وفي حين أن الحكومة بذلت مؤخرا جهودا لمعالجة حالات النقص الحاد في المعدات، يلزم توفير تمويل إضافي لاستكمال ميزانية الشرطة الوطنية، ومن غير المرجح أن تتحقق أي أوجه تحسن ذات مغزى في السلامة العامة من دون ذلك.

الصندوق المشترك للتبرعات لدعم التأهيل المهني للشرطة الوطنية الهايتية

28 - استمر بناء الزخم لمعالجة الحالة الأمنية في هايتي من خلال الجهود المشتركة التي بذلها المجتمع الدولي في الربع الأخير من عام 2022 لدعم التأهيل المهني للشرطة الوطنية. وحتى الآن، أسفرت أنشطة الدعوة، التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، من أجل إنشاء برنامج مشترك متعدد المانحين يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الشرطة الوطنية الهايتية (يعرف باسم الصندوق المشترك للتبرعات)، عن تعهدات بقيمة 17,75 مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب وهو 28 مليون دولار. وبعد الشروع في العمليات الرئيسية، بما في ذلك إجراء تقييم للعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وصياغة الاختصاصات، عقد الفريق العامل التقني، الذي يتألف من أعضاء من الشرطة الوطنية، والأمم المتحدة والشركاء الممولين، اجتماعه الأول، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي وافق فيه على خطة عمل التنفيذ.

29 - وفي نهاية عام 2022، خصصت الموارد المالية لتنفيذ ما مجموعه 15 نشاطا اختارتها قيادة الشرطة الوطنية بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وينطوي أحد المشاريع الرئيسية الجارية على تنفيذ نظام فحص لأفراد الشرطة يجري في إطاره فحصهم من قبل كل من دائرة الاستقدام الدائمة والمفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية، بهدف تحسين عمليات التحري عن السوابق لمجندي الشرطة وكفالة الفحص المستمر لأفراد الشرطة العاملين طوال حياتهم الوظيفية. وتشمل الأنشطة الأخرى استخبارات الشرطة، وإدارة الأصول، ومشاريع البنى التحتية للشرطة، وكذلك شراء المعدات، بما في ذلك المركبات، والدراجات النارية، وأجهزة الراديو المحمولة باليد، والطائرات المسيرة وأثاث المكاتب.

العدالة والسجون

30 - عيّن مجلس الوزراء القاضي جان - جوزيف لوبران رئيسا لمحكمة النقض في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، وملأ بذلك الوظيفة الشاغرة منذ أمد الطويل التي أعقبت وفاة الرئيس السابق للمحكمة في حزيران/يونيه 2021. وفي حين شككت بعض منظمات المجتمع المدني في دستورية التعيين، أشاد معظم أصحاب المصلحة القضائيين بمؤهلات السيد لوبران لهذا الدور ورحبوا بالتعيين باعتباره خطوة حاسمة في سياق العودة إلى محكمة تمييز تؤدي وظائفها. ولدى أدائه اليمين الدستورية لرئاسة محكمة النقض في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، أصبح السيد لوبران تلقائيا رئيس المجلس الأعلى للقضاء أيضا وتولى السلطات المالية ذات الصلة، مما مكن المجلس من بلوغ نصاب قانوني لصرف ميزانيته من أجل التشغيل المنتظم للسلطة القضائية.

31 - بيد أن العنف المتصل بالعصابات ظل يقوض أداء النظام القضائي، مما أثر على الجهود الرامية إلى معالجة المعدل المرتفع للاحتجاز المطول السابق للمحاكمة، من بين أنشطة أخرى. وبحلول نهاية العام، لم تكن سلطات الدولة قد استعادت بعد السيطرة على مباني المحكمة الابتدائية في بورت أو برنس، التي كانت عناصر العصابات قد داهمتها واحتلتها في منتصف حزيران/ يونيه 2022. ولا تزال محكمة كروا دي بوكيه الابتدائية (مقاطعة الغرب)، التي هاجمها أيضا أفراد العصابات وأضرموا النار فيها في أواخر تموز/يوليه، تعمل مؤقتا في عدة مبان حكومية في تاباري (مقاطعة الغرب).

32 - وأعلنت إميلي بروفيت ميلسي خلال تنصيبها بصفة وزيرة العدل والسلامة العامة الجديدة بالنيابة (وهي تشغل أيضا منصب وزيرة الثقافة والاتصالات) أن أولوياتها ستشمل معالجة اكتظاظ السجون والمعدل المفرط للاحتجاز المطول السابق للمحاكمة. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر، التقت الوزيرة برؤساء هيئات

الادعاء من الولايات القضائية الـ 18 في هايتي لحثهم على تقييم استخدام الاحتجاز في الجرائم البسيطة بعناية وتسريع الإجراءات في القضايا المعلقة. وفي هذا الصدد، أرسلت الوزيرة في 1 كانون الأول/ديسمبر تعميما إلى جميع المدعين العامين، أوعزت فيه إليهم بإصدار ما لا يقل عن 10 لوائح اتهام شهريا من بين القضايا التي لم يبت فيها للسجناء قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة وأعلنت فيه عن تدابير إدارية ضد من لا يحققون الهدف. وتضمن التعميم كذلك الإيعاز إلى المدعين العامين بمراقبة الظروف الأمنية والصحية في السجون.

33 - وفي 31 كانون الأول/ديسمبر، كانت السجون الهايتية تضم ما مجموعه 161 11 سجينا، كان منهم 285 امرأة و 266 فتى و 8 فتيات، وكان معدل الإشغال الإجمالي يقدر بنحو 278.8 في المائة، مع وجود 278 9 سجينا بانتظار المحاكمة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أظهرت السلطات القضائية إحساسا متجددا بالإلحاح في التصدي للتحدي الذي طال أمده المتمثل في الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة. واستعرضت لجنة مخصصة، أنشئت في 14 تشرين الأول/أكتوبر، بدعم تقني من المكتب، الأفراد قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة المؤهلين للإفراج عنهم، مما أسفر عن إقرار قائمة تضم 350 محتجزا مؤهلا. وأتاح عمل اللجنة، المؤلفة من قضاة رفيعي المستوى، ومكتب أمين المظالم الوطني، ورئيس هيئة الادعاء للولاية القضائية لبورت أو برنس، ووزارة العدل والسلامة العامة، وسلطات الشرطة والسجون والمجلس الوطني للمساعدة القانونية، الشروع في قضيتي المثول أمام المحكمة نيابة عن 93 محتجزا أوليا في المحكمة الابتدائية لبورت أو برانس. وبفضل جلسات المثول أمام المحكمة التي بدأت في بورت أو برانس، أفرج عما مجموعه 81 سجينا في الفترة من 3 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 28 كانون الأول/ديسمبر في تلك الولاية القضائية وحدها. غير أن معدل الأفراد الذين كانوا قيد الاحتجاز السابق للمحاكمة في السجون ظل مرتفعا للغاية، حيث بلغ 83,1 في المائة.

34 - وأدى تعطل الإمدادات بسبب حصار العصابات لطرق الوصول إلى مستودعات فارو للوقود إلى تفاقم الأوضاع غير المستقرة أصلا في السجون في هايتي، مما أدى إلى تفاقم النقص المزمن في الأغذية والدواء والمياه وغاز الطهي. وقدم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الشركاء الدوليين والوطنيين، الدعم لضمان حصول السجون الهايتية على إمدادات مؤقتة لحالات الطوارئ من الأغذية والأدوية. وكان لحالات نقص الأغذية تأثير مباشر على صحة المحتجزين؛ وكان معظم حالات الوفاة في الفترة الأخيرة في نظام السجون مرتبطا بصورة مباشرا بسوء التغذية. واتسم عام 2022 بزيادة في عدد حالات الوفاة إلى 185 حالة وفاة، مقارنة بـ 147 حالة في عام 2021. واستمر تفاقم الحالة المثيرة للقلق من جراء تفشي الكوليرا، التي زعم أنها كانت ترتبط بـ 42 حالة وفاة في صفوف نزلاء السجون خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

35 - وواصل الشركاء التقنيون والماليون دعم سلطات السجون بإصلاح سجن بيتي غواف (مقاطعة الغرب)، وهو مشروع من مشاريع البنى التحتية الحيوية يهدف إلى تخفيف ظروف الاكتظاظ الشديد في المرافق.

خامسا - حقوق الإنسان

36 - ظلت المعارك بين العصابات المدججة بالسلاح للسيطرة على المناطق توقع تأثيرا سلبيا في حالة حقوق الإنسان في منطقة بورت أو برانس الحضرية وفي مقاطعتي أرتيبونيت والشمال. واستهدفت العصابات السكان المحليين على نحو متزايد، فقتلت عمدا وجرحت وارتكبت أعمال عنف جنسي خلال هجمات مسلحة

منسقة لتوسيع سيطرتها على الأرض. وأفيد أيضا أن أفراد شرطة تورطوا في حوادث الاستخدام المفرط للقوة، مما أدى إلى وقوع إصابات.

37 - وفي سيتي سولاي (مقاطعة الغرب)، واصلت العصابات استهداف الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة خصومها، ومعظمهم في حي بروكلين، في محاولة للإطاحة بالزعماء المنافسين. وبصورة يومية تقريبا، أطلق قناصة مسلحون ببنادق هجومية النار بشكل عشوائي على السكان، بمن فيهم النساء والأطفال، في الشوارع والمنازل.

38 - وقام تحالف من العصابات في سياق استراتيجية لتشديد قبضته على العاصمة باقتحام عنيف للمناطق الشمالية والشرقية والجنوبية التي يسيطر عليها خصومه. وفي كروا دي بوكيه، في الفترة بين 10 و 21 تشرين الأول/أكتوبر، قتل ما لا يقل عن 71 شخصا، ونهبت ودمرت عشرات المساكن. وتسببت معارك السيطرة على المناطق أيضا في وقوع العديد من الإصابات وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان في منطقتي سافان بيستاش (بورت أو برنس) ولابول 12 (بيتيون - فيل)، حيث اشتبكت تحالفات متنافسة للسيطرة على الشرايين الرئيسية التي تربط العاصمة بالجزء الجنوبي من البلد.

39 - وبالمثل، استمر عنف العصابات في إجبار السكان على الفرار من أحيائهم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تم إيواء 492 39 مشردا داخليا في 50 موقعا من المواقع المقامة دون تخطيط، في حين تم إيواء 647 115 مشردا آخرين في 247 مجتمعا مضيفا في جميع أنحاء منطقة بورت أو برنس الحضرية، وهو ما يجعل مجموع المشردين داخليا 139 155 شخصا. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 77 في المائة منذ نهاية آب/أغسطس. وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر، شُرّد 575 5 شخصا إضافيين بسبب الهجمات المسلحة في مقاطعة أرتيبونيت ومقاطعة الوسط، بمن فيهم أشخاص غادروا منطقة بورت أو برنس الحضرية.

40 - وأبلغ أيضا عن زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان وفي تعطيل الأنشطة التجارية من جانب العصابات في مقاطعة أرتيبونيت ومقاطعة الشمال. وفي أرتيبونيت، أسفر حادثان عنيفان شاركت فيهما عصابة محلية وجماعة للأمن الأهلي عن مقتل ما لا يقل عن 22 شخصا بين السكان المحليين في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وازدادت أيضا أعمال الأمن الأهلي في عاصمة المقاطعة، حيث أدت قلة حضور الشرطة إلى ظهور عصابات الغوغاء التي تقتل دون محاكمة للوقوف في وجه المجرمين العاديين وأفراد العصابات.

41 - وأفيد بأن القوة المفرطة التي استخدمتها الشرطة أثناء محاولتها استعادة النظام خلال الاحتجاجات أدت إلى مقتل 34 من المحتجين، والصحفيين والمارة. وإضافة إلى ذلك، اعتقل خمسة نشطاء سياسيين ينتمون إلى أحد أحزاب المعارضة الرئيسية، أثناء احتجاجهم في الشوارع، على يد أفراد يرتدون زي الشرطة. وعثر على جثث النشطاء بعد أيام من ذلك.

42 - وظل الصحفيون يتعرضون بشدة لأعمال العنف في سياق ممارستهم لعملهم. وبين 25 و 30 تشرين الأول/أكتوبر، قتل ثلاثة صحفيين، وجرح ثلاثة آخرون خلال عمليات الشرطة. ووقع معظم الحوادث في منطقة العاصمة بورت أو برانس ومقاطعة الجنوب.

43 - ولم يحرز أي تقدم في التحقيقات في المذابح التي وقعت في لا سالين (2018) وبيل (2019)، وعملتي اغتيال مونفيريه دورفال (2020) والرئيس مويس (2021).

44 - وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، أدانت وزارة الشؤون الخارجية وشؤون العبادة ومكتب أمين المظالم الوطني "المعاملة اللاإنسانية والمهينة" التي تعرض لها المهاجرون الهايتيون على يد السلطات في الجمهورية الدومينيكية. وعلى الرغم من صعوبة التأكد من الرقم الدقيق، تشير التقارير إلى أن أكثر من 18 000 شخص أجبروا على عبور الحدود من الجمهورية الدومينيكية خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وفي يوم واحد، هو 14 تشرين الثاني/نوفمبر، ألقي القبض على 4 582 مهاجرا لترحيلهم. ومنذ 20 تشرين الثاني/نوفمبر، يرحل ما يقرب من 1 000 مهاجر يوميا، وفقا للمعلومات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة. وإضافة إلى ذلك، ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات المجتمع المدني على الحدود، كان من بين المطرودين العديد من النساء الحوامل والمرضعات والأطفال المصحوبين بذويهم وغير المصحوبين بذويهم، إضافة إلى هايتيين يحملون تأشيرات دخول صالحة ومواطنين دومينيكانيين من أصل هايتي. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة في مجالات النقل، والغذاء ومواد النظافة الصحية، وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي وتيسير جمع شمل الأسر، وفقا للاحتياجات المحددة للأفراد. وأبلغت الأمم المتحدة والمجتمع المدني أيضا عن زيادة خطاب الكراهية ضد الهايتيين على وسائل التواصل الاجتماعي وفي أماكن أخرى خلال هذه الفترة.

45 - وإضافة إلى ذلك، أعيد 21 987 مهاجرا هايتيا عن طريق الجو والبحر إلى وطنهم حتى تشرين الثاني/نوفمبر مقارنة بعدد بلغ 19 629 مهاجرا في عام 2021. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر وحده، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة إلى 684 مهاجرا أعيدوا إلى هايتي جوا وبحرا إلى بورت أو برنس وكاب هايتيان، بما في ذلك من جزر البهاما (327) وتركس وكايكوس (170)، في حين أعيد 187 مهاجرا، بمن فيهم عدد من الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، بالقوارب بعد أن اعتُرضوا في البحر من قبل خفر السواحل التابع للولايات المتحدة.

العنف الجنسي

46 - استمرت العصابات في استخدام العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، كاستراتيجية لبث الخوف في المجتمعات المحلية، بهدف نهائي يتمثل في بسط سيطرتها. وخلال اشتباكات العصابات في كروا دي بوكيه، في تشرين الأول/أكتوبر، تعرض ما لا يقل عن 40 امرأة للاغتصاب، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي، على أيدي عناصر مدججين بالسلاح من العصابات. واستُهدفت النساء عمدا لأنهن كن يعشن في منطقة تسيطر عليها عصابة منافسة. وظلت النساء والفتيات يتعرضن بشدة أيضا للاغتصاب أثناء سفرهن على طول الطرق التي تسيطر عليها العصابات.

47 - وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، نشر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا عن العنف الجنسي الذي ترتكبه العصابات المسلحة. وأثبت التقرير كيف يستخدم أفراد العصابات المسلحة الاغتصاب الجماعي وغيره من أعمال العنف الجنسي ضد النساء، والفتيات، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وبدرجة أقل، الرجال والفتيان، كسلاح لبث الرعب ومعاقبة وإذلال السكان المحليين. ويحدد المكتب والمفوضية نقاط الضعف في استجابات الوقاية والحماية في التقرير، الذي يتضمن مجموعة من التوصيات الموجهة إلى السلطات الوطنية، ومقدمي الخدمات الطبية والنفسية الاجتماعية والجهات الفاعلة الدولية.

48 - وتواصل الأمم المتحدة العمل مع المجتمع المدني لتنسيق استجابة معززة متعددة القطاعات للأشخاص الذين اجتازوا تجربة العنف الجنسي. وبعد قيام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بتوثيق 52 حالة عنف جنسي في آب/أغسطس ارتكبت خلال اشتباكات العصابات في سيتي سولاي، نسق فريق الأمم المتحدة القطري الجهود مع المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، وقدم بالاشتراك معها الدعم الطبي، والنفسي والاجتماعي الاقتصادي لجميع الناجين.

سادسا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى

49 - لا يزال الهايتيون يعانون من التأثير السلبي للأزمات الاجتماعية الاقتصادية والأمنية السائدة، التي تعمق أوجه عدم المساواة العامة والواسعة الانتشار. وفي حين أن مستويات الفقر كانت مرتفعة بالفعل، فإن استمرار حالات نقص الإمدادات أدى إلى زيادة نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 58 في المائة.

50 - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها سلطات الدولة ودوائر العمل الإنساني للاستجابة لمشكلتي تشريد وحماية أعداد كبيرة من الناس، لا تزال الحالة تبعث على القلق بوجه خاص بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عدد المشردين داخليا بسبب تزايد انعدام الأمن، ولا سيما في منطقة بورت أو برانس الحضرية. ويعاني المشردون داخليا من مستويات عالية من الضعف، بما في ذلك فيما يتعلق بالأشكال الحادة من الفقر، وسوء الصحة، والاستغلال الاجتماعي الاقتصادي والعنف الجنساني. وفي حين يعيش 25 في المائة من المشردين داخليا في مواقع مقامة دون تخطيط للمشردين داخليا، لا يستطيع معظمهم الحصول على الخدمات الأساسية، مثل المياه المعالجة، ووسائل النظافة الصحية الكافية والصرف الصحي، ويعيش 75 في المائة منهم داخل المجتمعات المضيفة التي تتقاسم الموارد الشحيحة والخدمات الاجتماعية الضعيفة أصلا، مما يزيد من الاحتياجات الإجمالية للمجتمعات الضعيفة أصلا. ويزيد ذلك أيضا من ضعف شبكات الأمان الاجتماعي المحلية، حيث تضطلع المجتمعات المضيفة بدور المستجيب الأول، وأحيانا الوحيد، للاحتياجات الإنسانية. وتؤدي المجتمعات المحلية المضيفة أيضا دورا حيويا في ضمان إمكانية وصول الشركاء في مجال العمل الإنساني للاستجابة للاحتياجات المتزايدة لمجتمعات المشردين داخليا.

التطورات الاجتماعية الاقتصادية

51 - يزيد تدهور بيئة الاقتصاد الكلي من احتمال تحقيق نمو سلبي للاقتصاد الهايتي للسنة الخامسة على التوالي. واتسمت السنة المالية 2022/2021 مرة أخرى بانخفاض في النشاط الاقتصادي، وانخفاض في سعر الصرف وتسارع في التضخم. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، بلغت زيادة التضخم من سنة إلى سنة 47,2 في المائة، وهو مستوى لم يسبق له مثيل منذ ما يقرب من عقدين. وبسبب تصاعد التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة، إلى جانب ضعف سلسلة الإمداد المحلية، ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في هايتي بنسبة 48 في المائة.

52 - وتتسم قدرة الحكومة على زيادة الاستثمار الذي تشتد الحاجة إليه في القطاع الزراعي - بهدف تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة، وتعزيز العمالة المحلية وتحسين حالة الأمن الغذائي - بأنها محدودة، ويعزى ذلك جزئيا إلى ضعف مستويات إيرادات الحكومة. وفي أيلول/سبتمبر 2022، عندما انتهت السنة المالية، كانت الإيرادات الضريبية والإيرادات الجمركية أقل بنسبة 8,3 في المائة من الهدفين المحددين لهما، في حين ازدادت نفقات الميزانية بنسبة 7,8 في المائة مقارنة بعام 2021.

53 - واستمر تفاقم الوضع الاقتصادي المتردي بسبب انخفاض التحويلات بنسبة 5,5 في المائة في السنة المالية 2022/2021. والانخفاض كبيرٌ، بالنظر إلى أن التحويلات تقدر بنسبة 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد يعزى الانخفاض جزئيا إلى أن قسما من التحويلات التي كانت تتجه في السابق إلى هايتي يرسل الآن إلى البلدان التي استقبلت عددا أكبر من المهاجرين الهايتيين بسبب تدهور الأوضاع الأمنية.

54 - ويستهدف برنامج يراقبه موظفون صممه صندوق النقد الدولي والسلطات الهايتية، وأقر في 17 حزيران/يونيه 2022 وينتهي العمل به في 31 أيار/مايو 2023، مساعدة الحكومة على تحديد النُهج لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي وخفض التضخم. وهو يعطي الأولوية للإصلاحات الهيكلية، من قبيل تعزيز حوكمة القطاع العام، وتعبئة الإيرادات المحلية، وبناء القدرات وزيادة الإنفاق الاجتماعي.

55 - وتؤثر الأزمة الأمنية سلبا أيضا على تنمية رأس المال البشري بسبب قلة فرص حصول السكان على التعليم والعمل. وتنشط الأمم المتحدة في مساعدة قطاع التعليم، حيث تقدم الدعم التقني واللوجستي لفتح المدارس عن طريق توفير مجموعات الأدوات المدرسية، والكتب المدرسية والأثاث لبعض المدارس المفتوحة في هايتي التي بلغت نسبتها 66 في المائة في 12 كانون الأول/ديسمبر. غير أن الحالة لا تزال خطيرة. ولا يفتح سوى 17 في المائة و 27 في المائة من المدارس في مقاطعة الشمال ومقاطعة الشمال الشرقي، على التوالي. ومن بين المقاطعات الـ 10 في هايتي، هناك مقاطعتان فقط يُفتح 90 في المائة على الأقل من مدارسهما، وهما مقاطعتا نيبس والجنوب، حيث يُفتح 97 في المائة من المدارس في المقاطعة الأخيرة.

الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي

56 - منذ عام 2021، تشهد هايتي حالة متدهورة للغاية فيما يتعلق بالغذاء والتغذية، حيث يستمر التضخم في الارتفاع، مع ازدياد متوسط تكلفة سلة من الأغذية بنسبة 63 في المائة تقريبا. وكما هو الحال دائما، تؤثر الحالة المتدهورة تأثيرا مجحفا على الفئات الأكثر ضعفا. وتعوق الحالة الأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها الأنشطة الزراعية، وتحول دون إمداد الأسواق وتبطئ الاستثمار الجاري، ولا سيما في التجارة الصغيرة النطاق، وهي المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لجزء كبير من السكان. ولا تزال سبل عيش الناس تتآكل، ويواجه الشركاء في مجال العمل الإنساني صعوبة كبيرة في تأمين إمكانية الوصول إلى الفئات السكانية الأكثر ضعفا.

57 - ووفقا لأحدث تحليل للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي نشر في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022، يعاني 4,7 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 وما فوق). وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى شباط/فبراير 2023، يقدر أن ما يصل إلى 200 19 شخصا يعانون من وضع كارثي، حيث يعيشون في ظل ظروف شبيهة بالمجاعة (المرحلة 5)، ويعيش 1,8 مليون في حالة طوارئ (المرحلة 4) ويعيش 2,9 مليون في حالة أزمة (المرحلة 3). وارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة طوارئ (المرحلة 4) بأكثر من 35,5 في المائة. ومن المرجح أن تستمر هذه الاتجاهات إذا لم يرتفع مستوى المساعدة الإنسانية.

58 - وبات انعدام الأمن الغذائي يتفاقم بسبب الكوليرا، مما يضاعف من مستوى الضعف. وسيتي سولاي وبورت أو برنس، اللتين تسجلان بعض أكبر أعداد حالات الإصابة بالكوليرا المشتبه فيها والمؤكدة، هما

أيضا الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي الكارثي، حيث يعيش 1 من كل 20 شخصا من سكان سيتي سولاي في ظروف شبيهة بالمجاعة (المرحلة 5).

59 - ويستمر تفاقم الحالة بسبب ضعف نظم الحماية الاجتماعية والافتقار إلى فرص العمل اللائق. ولا تزال الزراعة والأعمال التجارية الزراعية تتيح أكثر الإمكانات عُجالة لمعالجة ارتفاع معدل البطالة، لا سيما في صفوف الشباب والنساء، ولتحسين القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية. وقاد فريق الأمم المتحدة القطري، مع جهات أخرى، توجيه الدعوات إلى إقامة نظام حماية اجتماعية تكيفي يساعد الأسر المعيشية الضعيفة على بناء القدرة على الصمود عن طريق الاستثمار في قدرتها على الاستعداد للصدمات والتعامل معها والتكيف معها. وفي إطار العمل المنسق مع اللجنة الوطنية للأمن الغذائي، دعم فريق الأمم المتحدة القطري وضع خطة متعددة القطاعات لتفعيل السياسة الوطنية للسيادة الغذائية، والأمن الغذائي والتغذية. وتدعم الأمم المتحدة أيضا صياغة خطة عمل للسياسة الوطنية في مجال الحماية والنهوض الاجتماعيين (حزيران/يونيه 2020)، تغطي الرعاية الصحية، والتحويلات النقدية، والتعليم، والعمالة، والتدريب على العمل، والخدمات الاجتماعية، والإصلاحات المؤسسية لإنشاء نظام حماية اجتماعية قائم على الحقوق والمساعدة في تعزيز مجتمع أكثر عدلا وشمولا للجميع. ودعما لخطة العمل، خصصت الحكومة 30 مليون دولار في الميزانية الوطنية للفترة 2022/2021 والتزمت بإعطاء الأولوية للخطة من خلال إعادة تخصيص 30 مليون دولار في الميزانية الوطنية للفترة 2023/2022 (التي تغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى أيلول/سبتمبر 2023). وإضافة إلى ذلك، قدم البنك الدولي منحة قدرها 75 مليون دولار، ستزيد بشكل كبير من عدد الأسر المعيشية المسجلة في السجل الاجتماعي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

سابعا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود

60 - استمر انعدام الأمن على نطاق واسع في تعطيل تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية في العاصمة وفي جميع أنحاء البلد. ويُغلق الطريق الوطني 2، الذي يربط العاصمة بشبه الجزيرة الجنوبية، من قبل العصابات منذ حزيران/يونيه 2021، مما يؤدي إلى عزل ما لا يقل عن 3 ملايين شخص عن بورت أو برنس، المركز الاقتصادي للبلد. ويقوض هذا الحصار حرية التنقل ويساهم أيضا في التضخم ويعرض سبل العيش للخطر. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت المقاطعات الشمالية معزولة بشكل متزايد عن العاصمة.

61 - وظل الحصول على الوقود يمثل مشكلة رئيسية بالنسبة للسكان. وعلى الرغم من استئناف إمدادات الوقود إلى العاصمة، لم تستأنف بعد إمدادات الوقود المنتظمة إلى المقاطعات الأخرى. وتواجه الأمم المتحدة والشركاء الدوليون والوطنيون في مجال العمل الإنساني صعوبات متزايدة في الوصول إلى المستفيدين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مواقع المشردين داخليا المقامة دون تخطيط، لتوفير المياه، والأغذية والرعاية الصحية. وإضافة إلى ذلك، تأخذ تكاليف العمليات في الازدياد. وللتخفيف من تأثير أزمة الوقود على الجهود الإنسانية، في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، كانت الأمم المتحدة قد زودت الشركاء في مجال العمل الإنساني بـ 000 40 غالون من الوقود لضمان استمرار تقديم الخدمات.

62 - وفي خضم التفشي الجاري للكوليرا، يؤدي نقص الوقود إلى مواصلة تقويض إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب القيود المفروضة على الحركة وتأثير التقلبات في الإمداد بالمياه والكهرباء على عمل المرافق الطبية. وتُعرقَل الأنشطة ذات الأهمية الحاسمة للتصدي للكوليرا، بما في ذلك المراقبة الوبائية،

وتركيب نقاط الإماهة الفموية، وتشغيل مراكز علاج الكوليرا ونقل المرضى إليها، وأنشطة التوعية على مستوى المجتمعات المحلية. وإضافة إلى ذلك، يشكل إغلاق المرافئ تحديا كبيرا لاستيراد الإمدادات الطبية.

معلومات مستكملة بشأن الكوليرا

63 - منذ حدوث أول حالة إصابة بالكوليرا أبلغ عنها في عام 2022، في 2 تشرين الأول/أكتوبر، يشهد البلد زيادة سريعة في الحالات المشتبه فيها (044 23 في كانون الثاني/يناير 2023) والحالات المؤكدة (576 1 في كانون الثاني/يناير 2023). وينتشر المرض أيضا خارج المركز الأولي المتمثل في بورت أو برنس، حيث أبلغ عن حالات مشتبه فيها في جميع المقاطعات العشر. ويمثل الأطفال نسبة كبيرة من الحالات؛ وفي 8 كانون الثاني/يناير، كان 40 في المائة من الحالات المشتبه فيها بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما. وتضطلع الحكومة بدور قيادي جدير بالثناء في تنسيق جهود الاستجابة، وتواصل الأمم المتحدة العمل مع الحكومة، والشركاء الوطنيين والدوليين لمعالجة التفشي وتنفيذ الدروس المستفادة من أجل القيام باستجابة فعالة.

64 - وقد شمل الدعم المقدم من الأمم المتحدة والشركاء الآخرين إلى السلطات الوطنية أيضا توفير الإمدادات الطبية وتقديم المساعدة إلى وزارة الصحة العامة والسكان فيما يتعلق بالمراقبة، وإدارة الحالات، وإنشاء 94 مركزا لعلاج الكوليرا في جميع أنحاء البلد. وساعدت الأمم المتحدة أيضا السلطات الصحية في تدريب ونشر ما يصل إلى 900 من العاملين الصحيين المجتمعيين للقيام بأنشطة الإبلاغ عن المخاطر والمشاركة المجتمعية. ونُشرت العيادات الصحية المتنقلة في سيتي سولاي، التي تضررت من جراء الزيادة الأخيرة في عنف العصابات وهي من بين أكثر المناطق تضررا من تفشي الكوليرا. ومع التزايد السريع للاحتياجات والتحديات الراهنة في إمكانية الوصول، كفل الدعم اللوجستي الذي تقدمه الأمم المتحدة والنقل الجوي للمساعدة الإنسانية وصول المعونة إلى أكثر الفئات ضعفا.

65 - ويتسم الحصول على مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي بالأهمية الحيوية لعلاج الكوليرا والوقاية منها. وفي عام 2022، يقدر أن 55 في المائة فقط من السكان حصلوا بانتظام على مياه الشرب النظيفة (48 في المائة في المناطق الريفية و 68 في المائة في المناطق الحضرية)، وفقا للمديرية الوطنية لمياه الشرب والصرف الصحي في هايتي. وكان الوضع مزريا بشكل خاص في مواقع المشردين داخليا المقامة دون تخطيط في جميع أنحاء العاصمة وشبه الجزيرة الجنوبية. وأتاحت الأمم المتحدة إمكانية الحصول على المياه المعالجة للفئات السكانية الضعيفة، ونصبت نقاط مياه في أكثر المناطق تعرضا للخطر، ووزعت أقراص تنقية ومادة الكلور.

66 - وسُجلت في هايتي بالفعل أعلى معدل لوفيات الأمهات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعرّض أعمال العنف، والاضطرابات المدنية وتفشي الكوليرا في الفترة الأخيرة حياة الآلاف من النساء الحوامل والمرضعات للخطر، ولا سيما النساء اللواتي يعشن في مواقع المشردين داخليا. وعندما تصاب النساء الحوامل بتجفاف شديد، يصبحن أكثر عرضة بمقدار تسع أمثال لفقدان طفلهن. وأقر بروتوكول مؤقت لإدارة حالات الكوليرا، ولا سيما أثناء الحمل، ويجري حاليا توزيعه على المعنيين برعاية الأمومة وإدارة الحالات.

67 - وفي هذا السياق، لا تزال خطة الاستجابة الإنسانية لهايتي لعام 2022 تعاني من نقص حاد في التمويل؛ ولم يمول إلا 43 في المائة فقط من الاحتياجات بحلول نهاية العام. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر،

أطلق النداء العاجل لمكافحة الكوليرا لعام 2022 بالاشتراك مع رئيس الوزراء، ووزير التخطيط والتعاون الخارجي، ووزيرة الصحة العامة والسكان، والمديرين العامين للحماية المدنية، ومياه الشرب والصرف الصحي، والصحة العامة والسكان، والأمم المتحدة، والشركاء في مجال العمل الإنساني، والمانحين.

68 - ويدعو النداء العاجل إلى توفير الدعم المالي السريع لاحتواء انتشار الكوليرا من خلال أنشطة تركز على المياه، والصرف الصحي والصحة وللاستجابة للاحتياجات الإنسانية، لا سيما الاحتياجات إلى الأمن الغذائي، والتغذية والحماية في المناطق الأكثر تضررا. وإجمالا، تستهدف استراتيجية الاستجابة 1,4 مليون شخص من أصل 1,6 مليون شخص محتاجين، مع متطلبات مالية تبلغ 145,6 مليون دولار. ويسعى النداء في الوقت نفسه إلى المساعدة في معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والفجوات الإنمائية الطويلة الأجل في البلد.

ثامنا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

69 - خلال الفترة من 1 أيلول/سبتمبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر، سجل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ادعاء جديدا واحدا بحدوث استغلال واعتداء جنسيين ودعوى إثبات أبوة متصلة به تتعلق بأحد أفراد البعثة الحالية.

70 - وقد أدت عودة ظهور الكوليرا، مقترنة بالحالة الأمنية، إلى تفاقم خطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين أثناء الاستجابة الإنسانية، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال المشردين داخليا. وفي هذا السياق، قام فريق الأمم المتحدة القطري بزيادة فحصه للموظفين والشركاء، وبرامجه الرامية إلى التخفيف من المخاطر، بما في ذلك إعداد مواد التوعية الملائمة للأطفال، والمسارات التي يوفرها للإبلاغ والإحالة لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقاد المنسق المؤقت للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين إنجاز خطة العمل ذات الصلة. وقاد أيضا مناقشات بشأن اعتماد إعلان رفيع المستوى لإعادة تأكيد التزام منظومة الأمم المتحدة وشركائها المنفذين في هايتي بالقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

71 - وانتهى في أيلول/سبتمبر 2022 المشروع الذي يموله الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتقديم الدعم للأمهات من ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين المرتكبين من قبل أفراد سابقين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وللأطفال المولودين من هذين الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة مقترح مشروع جديد إلى الصندوق الاستئماني ينتظر الموافقة عليه. وفي غضون ذلك، وفي إطار القيود التي يفرضها تردي الحالة في هايتي، واصلت كبيرة موظفي حقوق الضحايا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري، تقديم المساعدة المنقذة للحياة للأمهات والأطفال.

72 - وواصلت كبيرة موظفي حقوق الضحايا أيضا، بدعم من المدافعة عن حقوق الضحايا وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، العمل مع الدول الأعضاء للتعجيل بتسوية دعاوى إثبات الأبوة واستحقاق نفقة الأطفال وتيسير تقديم المساعدة القانونية للأمهات والأطفال في البلدان التي يخضع الآباء لولايتها القضائية.

تاسعا - ملاحظات

73 - في الأشهر الـــ 18 التي انقضت منذ اغتيال الرئيس مويس، لم تكن الحاجة الماسة إلى اتخاذ خطوات حاسمة لاستعادة الأداء الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون أكثر إلحاحا في أي وقت مضى. وأحث جميع أصحاب المصلحة على العمل معا من أجل تنفيذ ترتيبات انتقالية شاملة للجميع للمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لاستعادة المؤسسات الديمقراطية. وأرحب بالدعم الواضح والقوي من جميع أعضاء المجتمع الدولي للتوصل إلى حل يملكه ويقوده الهايتيون. وسيظل إجراء حوار هادف وشامل للجميع بين الهايتيين يتسم بالأهمية الأساسية لرسم طريق نحو مستقبل أكثر استقرارا واستدامة. وأكرر أيضا تأكيد دعوتي إلى بذل كل جهد ممكن للتحقيق في عمليات اغتيال الرئيس مويس وشخصيات عامة أخرى وضمان أن يمثل الجناة أمام العدالة.

74 - وتتخذ السلطات الوطنية خطوات لتحسين أداء مؤسسات الدولة، أبرزها الجهود الرامية إلى تحسين تجهيز الشرطة الوطنية. غير أن مؤسسات البلد لا تزال تعمل تحت الضغط. وفي هذا الصدد، أعرب عن امتناني للمانحين الذين شاركوا في وقت مبكر في الصندوق المشترك للتبرعات، وأناشد المجتمع الدولي أن يظهر تضامنه مع هايتي في هذه اللحظة المحفوفة بالمخاطر، بما في ذلك عن طريق إنجاز تقديم مساهمات إضافية لدعم الشرطة الوطنية الهايتية.

75 - وعلى الرغم من انتهاء حصار مستودعات فارو النفطية، أكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى نشر قوة مسلحة متخصصة دولية، على النحو المبين في رسالتي المؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن. ولئن كان الرأي العام قد رحب عموما بالتقدم المحرز بشأن تدابير الجزاءات المحددة الأهداف التي قررها المجلس، تتسم استعادة سيادة القانون بالأهمية الحاسمة لشعب هايتي لممارسة حقوقه السياسية والمدنية، بما في ذلك التصويت بأمان في انتخابات عامة. ومن الأهمية بمكان أن تظل الطرق الرئيسية والمرافق الأساسية خالية من العوائق لتمكين الدولة من العمل وحماية شعب هايتي حتى يتمكن من ممارسة حياته اليومية بأمان.

76 - وإضافة إلى تعزيز القدرات فيمت يتعلق بتطوير الشرطة وعملياتها، يجب على هايتي أن تتخذ خطوات لضمان الأداء الفعال لنظام العدالة الجنائية. وفي حين أن الحكومة التزمت بإعادة تنشيط الجهود الرامية إلى خفض المعدل الكبير للغاية للاحتجاز السابق للمحاكمة، لا تزال هناك حاجة إلى إصلاحات حاسمة لمعالجة أوجه القصور الهيكلية ضمن نظام العدالة. وسيسمح تعيين الرئيس الجديد لمحكمة النقض في الفترة الأخيرة، ودوره الناجم عن ذلك في رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، بمواصلة عمل السلطة القضائية خلال هذه الفترة من عدم الاستقرار المؤسسي. وأشجع جميع أصحاب المصلحة القضائيين على العمل معا بشكل بناء لضمان تمكن المحاكم من الاضطلاع بمسؤولياتها. ويجب على السلطات الوطنية أيضا أن تنظر، بدعم دولي، في اتخاذ تدابير جديدة للتحقيق في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك من خلال إنشاء وحدات قضائية متخصصة مكرسة لذلك. وهناك حاجة إلى توافق آراء لتحديد كيفية إدخال قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية الجديدين حيز النفاذ.

77 - ويعاني شعب هايتي من أسوأ حالة طوارئ في مجال حقوق الإنسان وحالة طوارئ إنسانية منذ عقود. ويؤدي عنف العصابات إلى زيادة تفشي الكوليرا، وزيادة انعدام الأمن الغذائي، وتشريد الآلاف من الناس وإبقاء الأطفال خارج المدرسة. ولا تزال النساء والفتيات أهدافا للعنف الجنساني. وأثني على الشركاء الوطنيين والدوليين في مجال العمل الإنساني الذين يقدمون المساعدة المنقذة للحياة للمجتمعات المحلية

الضعيفة. ويجب بذل المزيد من الجهود لإتاحة إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية، وحماية المدنيين في جميع أنحاء البلد، وتقديم الجناة إلى العدالة وضمان أن تتاح الموارد الكافية للاستجابة الإنسانية.

78 - وبلغت انتهاكات حقوق الإنسان مستوى حرجا. وفي المناطق التي تسيطر عليها العصابات، يحرم الناس من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحقوق في الحياة، والماء، والغذاء والرعاية الصحية. وأدعو الشركاء إلى دعم عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في توثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان بغية المساهمة في تحقيق العدالة والمساءلة. وقد دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مرارا الجهات الفاعلة الوطنية، والإقليمية والدولية إلى معالجة الحالة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن العنف السائد والحالة الإنسانية الناجمة عنه لا يسمحان بعودة مأمونة ومستدامة للهايتيين إلى البلد، أحث البلدان في المنطقة على النظر في وقف ترحيل الهايتيين إلى أن تتم معالجة أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية بصورة كافية.

79 - ولا بد من التصدي على وجه الاستعجال للتأثير غير المتناسب لعنف العصابات على النساء والفتيات في هايتي. وأدين بأشد العبارات ما تفيد به التقارير من استخدام للعنف الجنسي على نطاق واسع على يد العصابات المسلحة كسلاح لبث الخوف في المجتمعات المحلية. ويستحق ضحايا هذه الجرائم الشنيعة إقامة العدالة. وأدعو إلى إنشاء نظام قضائي خاضع للمساءلة لاتخاذ إجراءات فورية ضد الحالة الراهنة المتمثلة في إفلات الجناة من العقاب على نطاق واسع. وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم للنساء والفتيات اللواتي يعشن في مجتمعات محلية تسيطر عليها العصابات.

80 - وعلى الرغم من أن عمل كبيرة الموظفين لحقوق الضحايا في الميدان لمناصرة حقوق ضحايا الاعتداء والاستغلال الجنسيين يسفر عن بعض التقدم لفائدة الضحايا، لا تزال هناك حواجز كبيرة أمام تحقيق العدالة. والأمم المتحدة ملتزمة بتكثيف العمل مع الدول الأعضاء لتحسين إمكانية وصول ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الآليات القضائية وغير القضائية ذات الصلة.

81 - وفي هذه اللحظة الحرجة، أكرر تأكيد تضامني مع شعب هايتي، ولا سيما الشباب، الذين يستحقون مستقبلا أكثر أمنا، وإشراقا وإنصافا. وأنوه أيضا باستمرار جهود وتفاني موظفي الأمم المتحدة في هايتي، تحت قيادة ممثلتي الخاصة ونائبة ممثلتي الخاصة. وستواصل الأمم المتحدة الوقوف إلى جانب هايتي لدعم التوصل إلى حل مستدام تمسك بزمامه الجهات الوطنية لهذه الأزمة المدمرة.